في زيارة مهمة.. الحكومة في دير الزور

عرنوس يفتتح فندق البادية ووزير النفط يتفقد حقل التيم ووزير الزراعة يطلع على واقع منشأة الأبقار

| هناء غانم

مشاريع جديدة ستضيف لبنة في التنمية ورفد الاقتصاد السوري عبر توسيع مظلة الإنتاج واستقطاب عشرات فرص العمل، مع جدية الحكومة بتنفيذ توجيهات الرئيس بشار الأسد في استثمار كل نقطة ومشروع دعماً لمسيرة الإنتاج وتدوير عجلة الإنتاج من جديد..

وشهدت مدينة دير الزور بالأمس نهضة تنموية عبر إطلاق مشروعات جديدة وأخرى كانت متوقفة جراء الإرهاب الذي ضربها وأخرجها عن دائرة الإنتاج وذلك خلال زيارة رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس على رأس وفد حكومي إلى محافظة دير الزور لوضع عدد من المشروعات الخدمية والتنموية والسياحية في الخدمة. وإعادة النشاط الإنتاجي والخدمي لها.. وقد رافقه في الزيارة، كل من وزراء الزراعة والإصلاح الزراعي محمد حسان قطنا والموارد المائية حسين مخلوف والسياحة محمد رامي مرتيني والنفط والثروة المعدنية فراس قدور.

بداية تفقد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أعمال مشروع إعادة تأهيل آبار الصرف في القطاع الثالث للري الحكومي بدير الزور، والذي يتم تنفيذه من المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي بقيمة تبلغ نحو ١٠ مليارات ليرة سورية.

ويعد المشروع من أهم المشاريع لدوره في المحافظة على جودة وصلاحية الأراضي الزراعية ورفع إنتاجيتها؛ حيث إن الغاية من آبار الصرف حماية الأراضي الزراعية المروية من التملح وبالتالي زيادة الإنتاجية بنسبة تصل إلى ٥٠ بالمئة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير الزراعة أن مشروعات الري الحكومية تكتسب أهمية كبيرة للقطاع الزراعي لأن ما تم تدشينه اليوم في منطقة الوفاء في منطقة البوكمال هو جزء لا يتجزأ من مجموعة مشروعات لاستصلاح الأراضي التي تم تنفيذها سابقاً وإعادة تأهيلها على سرير نهر الفرات في القطاع السادس والخامس والسابع وبذلك اكتملت المنظومة التي تتضمن إعادة تأهيل كل مشروعات الري الحكومية التي تضررت نتيجة الإرهاب الذي طال محافظة دير الزور خلال الحرب على سورية.

ونوه قطنا بأن مشروعات الري الحكومية سيكون لها انعكاس جيد من خلال إتاحة الموارد المائية للقطاع الزراعي لتمكن من إعادة زراعة المساحات المستصلحة وزراعتها بالمحاصيل الإستراتيجية ذات الأهمية والمحاصيل الرئيسية التي تزرع في محافظة دير الزور مثل القمح والقطن والشعير ومن الذرة موضحاً أن هذه المحاصيل تعتبر من أهم محاصيل الأمن الغذائي الوطني.

ولفت قطنا إلى التكامل بين الزراعة والري شقان فالري يوفر الموارد المائية من خلال مشروعات الري الحكومية وتقوم بتنظيم إدارة الموارد وإتاحتها للفلاحين وفق برنامج زمني محدد يتوافق مع الدورة الزراعية (صيفي وشتوي) أما وزارة الزراعة فتقوم من خلال مشروع التحول للري الحديث بوضع خطة من خلال الري السطحي المطور لتحسين استخدامات المياه وتحديد المقنن المائي اللازم لزراعة كل محصول بحيث يتم تحقيق العدالة بين الفلاحين في مخصصات الموارد المائية اللازمة لزراعة وخدمة المساحات المزروعة.

وأضاف قطنا إن كفاءة الخطة الإنتاجية الزراعية تنطلق من التخطيط للموازنة المائية من قبل وزارة الري التي تقوم بتحديد الموارد المائية المتاحة لتنفيذ هذه الخطة ومن ثم تقوم الوزارة بتحديد الأراضي من خلال الربط بينهما لتحقيق الدورات الزراعية النمطية حيث يخطط لزراعة المحاصيل البقولية والخضار والمحاصيل الشتوية والصيفية ومجموعة النباتات الطبية والعطرية وبالتالي ترك للفلاح حرية الزراعة عدا القمح الذي يتم دعمه بمستلزمات الإنتاج لتشجيع الفلاحين على زراعته وفق الخطة المقررة من الحكومة.

كما اطلع وزير الزراعة محمد حسان قطنا خلال زيارته لمحافظة دير الزور على واقع العمل في منشأة أبقار دير الزور التي وُضعت بالخدمة قبل أيام، وتفقد حالة القطيع ووضع الحظائر وأقسام المنشأة.

وأكد الوزير أن الجولة الميدانية في المحافظة برفقة رئيس مجلس الوزراء تأتي ضمن الجولات الميدانية الدائمة لمتابعة الواقع الزراعي في المحافظات ولقاء الفلاحين، ومعرفة أثر الخدمات والدعم الذي تقدمه الحكومة لهم من خلال مستلزمات الإنتاج، لافتاً إلى أنه في هذا العام تم توزيع المحروقات وفق نظام الأتمتة الذي ضمن حصول كل فلاح على مستحقاته، إضافة إلى توزيع كامل الاحتياج من الأسمدة وكذلك البذار، منوهاً بأن الظروف الجوية كانت مثالية باستثناء بعض التقلبات في نيسان.

وأوضح الوزير أن الجولة بدأت بإطلاق عدد من المشاريع المائية المخصصة لإرواء مساحات من الأراضي الزراعية، بعد إعادة تأهيلها، والتي تزيد نسبة المساحات المروية في المحافظة وتسهم في تأهيل شبكات الري الحكومية الحقلية والمضخات وإعادة تأهيل الأراضي المتملحة في القطاع السادس من خلال تركيب مضخات عمودية على المصارف المغطاة.

محطة أبقار

وأشار الوزير إلى أن الوزارة عملت على إعادة تأهيل محطة أبقار دير الزور وأصبحت في الخدمة من خلال ٥١ رأس أبقار حيث تزيد طاقتها الإنتاجية على ٥٠٠ رأس أبقار حلوب، وسيتم تزويدها بأعداد أخرى قريباً من خلال عقد استيراد ١٠٠٠ رأس أبقار سيتم توزيعها على محطتي دير الزور ومسكنة بحلب، لافتاً إلى أهمية تشغيل هذه المنشأة لأنها الوحيدة في المحافظات الشرقية.

وفي السياق ذاته أكد مدير عام المؤسسة تمام ديوب أنه تم إدخال نواة قطيع مؤلف من ٥١ رأس أبقار من فئات القطيع المختلفة من المحطات القائمة العاملة في الغوطة بريف دمشق ومبقرة حمص، على أن يتم استكمال الطاقة الاستيعابية المخصصة لها تباعاً كما هو مخطط لها، حيث تم اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لعملية التشغيل وتأمين مستلزمات العملية الإنتاجية من أعلاف وأدوية ومعدات مختلفة مثل محلب آلي سعة ٣٢ رأساً بالدفعة الواحدة ومحشات وجرارات وشاحنات وتركسات، والكادر البشري اللازم لها وذلك بإشراف مباشر من الكادر الفني في المؤسسة وبالتعاون مع المديريات المركزية في الوزارة والشركاء التنفيذيين في محافظة دير الزور، موضحاً أن الطاقة الاستيعابية للمبقرة ١٤٢٥ رأساً موزعة على ٥٤٠ رأس أبقار حلوب و٨٨٥ رأس قطيع نامي، لافتاً إلى أنه تمت إعادة تأهيل حظائر الأبقار الحلوب والولادات والقطيع النامي والعجول الرضيعة، وسكن العاملين.

وأضاف أن مساحة الأرض الزراعية التابعة للمحطة ١٢٠٠ دونم يتم استثمارها من خلال زراعتها بمحاصيل العلف الأخضر مثل «ذرة حشائشة وفصة وقمح علفي» يقدم قسم منها كعلف أخضر بصورة طازجة والقسم الآخر يتم تصنيعه إلى سيلاج ودريس، والمحاصيل الحبية مثل الشعير والذرة الصفراء والقمح علفي، مخصصة لتصنيع الأعلاف المركزة اللازمة لتغذية القطيع، مشيراً إلى أن عدد العاملين حالياً في مبقرة دير الزور ٥٢ عاملاً دائماً من مختلف فئات العمل.

جسر البعث

كما دشن رئيس مجلس الوزراء عرنوس جسر البعث بدير الزور الذي يربط بين ضفتي الفرع الصغير لنهر الفرات ويصل أحياء المدينة الشمالية بباقي الأحياء؛ بعد إعادة تأهيله بتكلفة بلغت أكثر من ٧ مليارات ليرة سورية.

وخلال الجولة افتتح رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس فندق بادية الشام بدير الزور، بعد إعادة تأهيله وتطويره بكلفة نحو ١٩ مليار ليرة سورية.

والفندق هو الأول من سوية ٥ نجوم الذي تتم إعادة افتتاحه في المحافظة التي خرجت فيها جميع الفنادق عن الخدمة جراء أعمال التخريب من التنظيمات الإرهابية، وتبلغ طاقته الاستيعابية ١٧٤ سريراً، ٥٠٠ كرسي إطعام، ٤٨ غرفة ٥ أجنحة، و١٦ شاليه فندقية، و٣ صالات إضافة إلى مسبح وتراسات صيفية. ويوفر المشروع ١٥٠ فرصة عمل.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير السياحة محمد رامي مرتيني أن هناك أكثر من مشروع سياحي سوف يتم افتتاحه خلال الزيارة الحكومية لمحافظة دير الزور والتي فيها العديد من المقومات السياحية البيئية التي تساهم في إعادة تأهيل المنشآت السياحية وعودتها للخدمة مجدداً وإقامة مشروعات سياحية ناجحة تفتح آفاقاً جديدة وتوفير العديد من فرص العمل بما يحقق التنمية المستدامة في المحافظة.

موضحاً أن فندق بادية الشام من أهم الفنادق في المحافظة وقد تعرض للحرب الإرهابية لكن اليوم تمت إعادة تأهيله من قبل ٣ شركات محلية..

وأكد أن المشروع له بعد تنموي ويحسن الواقع السياحي بدير الزور وأن إعادة تأهيل وافتتاح فندق من سوية خمس نجوم بعد ١٣ عاماً على الإغلاق.. عنوان لمرحلة إعادة الإعمار في محافظة دير الزور.

وأشار مرتيني إلى أنه تم أيضاً خلال الزيارة تفقد أعمال إعادة التأهيل والترميم في الثانوية الفندقية بدير الزور حيث تبلغ مساحة المدرسة /٤٠٠٠/ متر مربع ومساحة الطابق الواحد من البناء /٧٥٠/ م٢ البناء يتألف من طابقين وقبو، لافتاً إلى أن القيمة التقديرية للمرحلة الأولى قد بلغت نحو /٨٠٠/ مليون ليرة سورية وبمدة /١٨٠/ يوماً، وتتضمن المدرسة ١٤غرفة صفية و٣ غرف إدارية و٤ غرف فندقية مطبخ ومستودعات ومصبغة وخدمات للعاملين والطلاب، وقد بدأت المرحلة الأولى من أعمال تأهيل المدرسة وتشمل الطابق الأرضي والقبو على أن تستكمل المرحلة الثانية بعد الانتهاء من أعمال المرحلة الأولى.

وأضاف مرتيني إنه من المشروعات المهمة أيضاً مركز الوادي للتأهيل والتدريب السياحي والفندقي في دير الزور والذي يهتم بتقديم العديد من الاختصاصات السياحة والخدمات والإدارة الفندقية وإدارة المكاتب الأمامية والشركات السياحية وأنظمة حجز تذاكر السفر وغيرها، مشيراً إلى أن عدد طلاب المركز قد بلغ نحو ١٥٥ طالباً وطالبة بإشراف مدربين متخصصين في إدارة المشاريع السياحية مؤكداً أن مركز الوادي يعتبر أحد المشروعات التنموية لتهيئة الكوادر البشرية ودخولهم سوق العمل السياحي.

خطوة مهمة لتعزيز قطاع النفط

افتتح وزير النفط والثروة المعدنية، فراس قدور، المعهد التقاني للنفط والغاز والثانوية المهنية النفطية، عقب عمليات إعادة التأهيل والصيانة التي أجريت لهما بعد تعرضهما للتخريب والدمار جراء استهدافهما من قبل التنظيمات الإرهابية. موضحاً هذا الافتتاح خطوة مهمة نحو تعزيز البنية التعليمية والفنية للقطاع، من خلال توفير فرص التعليم والتدريب المهني المتقدم للشباب الطموح في محافظة دير الزور والمناطق المحيطة بها مشيراً إلى أهمية دور هذه المؤسسات في إعداد كوادر مؤهلة ومدربة ترفد المؤسسات والشركات التابعة للوزارة وتعزز من قدرة القطاع على التطور والنمو.

وشدد وزير النفط على ضرورة وضع خطط تدريب فعّالة تتسق مع المناهج التعليمية الحديثة وتلبية متطلبات سوق العمل مشيراً إلى أن التدريب يجب أن يركز على الجوانب العملية والتطبيقية بما يتماشى مع أحدث التقنيات وأفضل الممارسات العالمية في مجال النفط والغاز وبما يؤدي إلى تخريج كوادر مؤهلة قادرة على إحداث التغيير والتطوير في القطاع.

ويقع المعهد التقاني للنفط والغاز، الذي عملت شركة الفرات للنفط على إعادة تأهيله في حقل التيم النفطي بدير الزور ويتكون مبنى المعهد من غرف إقامة خاصة بالطلاب ومكاتب إدارية وقاعات دراسية ومخابر من كل الاختصاصات وقاعة اجتماعات كبيرة وتدرس فيه اختصاصات ميكانيك وآلات دوارة وأجهزة دقيقة وتحكم آلي.

أما الثانوية المهنية النفطية التي عملت شركة دير الزور للنفط على إعادة تأهيلها فتتألف من خمس قاعات تدريس وثلاث غرف للإدارة ومرافقها ويستوعب البناء نحو ١٠٠ طالب وتدرس في الثانوية ثلاثة اختصاصات وهي ميكانيك آلات دوارة وتشغيل محطات الإنتاج إضافة إلى صيانة محطات الإنتاج.

الوزير قدور بعد الافتتاح تفقد مواقع العمل في حقل التيم النفطي التابع لشركة الفرات للنفط، واطلع على سير العمليات الإنتاجية وناقش الوضع الفني والهندسي مع الكوادر العاملة في الحقل مؤكداً أهمية الحفاظ على استمرارية الإنتاج وتحسين الأداء رغم التحديات.

وكما التقى عرنوس والوفد الحكومي المرافق الفعاليات الأهلية والمجتمعية في دير الزور، ومديري المؤسسات الحكومية، وعدداً من أعضاء مجلس الشعب عن المحافظة.. ضمن حوار شفاف حول الوضع الخدمي والتنموي والزراعي وطرق النهوض به وتعزيزه.

• مرتيني: لـ«الوطن»: افتتاح أكثر من مشروع سياحي خلال الزيارة

• قطنا لـ«الوطن»: مشروعات الري الحكومية ستنعكس إيجاباً على الزراعة

مالكو الحصادات لا يلتزمون بتسعيرة حصاد القمح ومنهم من يتقاضى ٣٠٠ ألف ليرة للدونم

اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: الإنتاج أقل من المتوقع لكن يُرجح تجاوز الإنتاج للموسم الماضي

| رامز محفوظ

بيّن رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين أحمد هلال الخلف أن بعض أصحاب النفوس الضعيفة من مالكي الحصادات لا يلتزمون بالتسعيرة المحددة لحصاد القمح ويتقاضون مبالغ مرتفعة ثمن حصاد الدونم الواحد قد تصل لحدود ٣٠٠ ألف ليرة للدونم الواحد.

ولفت الخلف إلى أن تسعيرة حصاد دونم القمح تصدر بقرار مكتب تنفيذي من المحافظات وتوزع التسعيرة على الروابط الفلاحية ويجب أن يلتزم بها مالكو الحصادات، مشيراً إلى هناك فوارق بتسعيرة حصاد دونم القمح بين محافظة وأخرى لكن أن أعلى تسعيرة حددت لحصاد الدونم في الموسم الحالي لم تتجاوز ١٠٠ ألف ليرة فعلى سبيل المثال فإن تسعيرة حصاد دونم القمح في حماة ٨٠ ألف ليرة وفي الرقة ١٠٠ ألف.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد الخلف أن متابعة موضوع التزام مالكي الحصادات بتسعيرة حصاد دونم القمح من مسؤولية عناصر الضابطة العدلية التابعة لوزارة التجارة الداخلية وأي مخالف للتسعيرة المحددة يتم معاقبته وفقاً للمرسوم رقم ٨، موضحاً في الوقت نفسه بأن بعض مالكي الأراضي المستعجلين على حصاد أرضهم ولا يريدون انتظار دورهم يغرون مالكي الحصادات بمبالغ زائدة عن التسعيرة لتقريب دورهم.

ولفت إلى أن أجور النقل من الأراضي إلى مراكز الاستلام حددت بناء على المسافة الكيلو مترية المقطوع، حيث حددت الأجرة للمشول بسعر والدوغما بسعر آخر وكذلك فإن بعض مالكي السيارات من أصحاب النفوس الضعيفة لا يلتزمون بالتسعيرة المحددة وهذا الأمر وارد أن يحصل في كل المحافظات.

وبالنسبة لأكياس الخيش التي يعبأ فيها القمح أكد الخلف أنها مؤمنة ومتوافرة بالشكل الكافي وليس فيها أي نقص، لافتاً إلى أن إصابات القمح بحشرة السوسة كانت محدودة ولم تؤثر في الإنتاج.

وعن واقع التسويق أوضح أن التسويق إلى مراكز الاستلام يجري بشكل جيد، مضيفاً: «لكننا فوجئنا بأن الإنتاج لم يكن كما كان متوقعاً وكل من كان يعول على أرقام كبيرة للإنتاج على وحدة مساحة الدونم تفاجأ بأنه أقل من المتوقع»، مشيراً إلى إنتاج الدونم الواحد من القمح للموسم الحالي لم يتجاوز ٢٥٠ كيلو كحد أقصى وعلى الأغلب ٢٠٠ فما دون بالنسبة للقمح المروي، وقال: كنا نتوقع أن يكون إنتاج الدونم من القمح المروي يتجاوز ٣٥٠ كيلو لكن الظروف الجوية من حرارة وبرد ليلي أثرت في القمح على الزيتون كذلك.

وبخصوص الإنتاج المتوقع من القمح للموسم الحالي أشار رئيس مكتب التسويق إلى أنه رغم أن الإنتاج في وحدة مساحة الدونم كان أقل مما كنا نتوقعه لكن على الأرجح ستتجاوز هذا الموسم إنتاج الموسم الماضي، مبيناً بأن الجيد هذا الموسم والمبشر أن الأراضي المزروعة بالقمح البعل أنتجت كميات معقولة ومنها أنتجت ١٠٠ كيلو بالدونم ومنها ٥٠ كيلو بالدونم بعكس الموسم الماضي الذي لم يكن فيه إنتاج للقمح البعل، مشيراً إلى أن المسوق على مستوى القطر من مادة القمح منذ بداية الموسم لغاية تاريخه تجاوز ١٣٠ ألف طن.

ولفت إلى أنه خلال الموسم الماضي تم تسويق ٧٢٠ ألف طن من القمح إلى المؤسسة السورية للحبوب و٦٠ ألف طن إلى مؤسسة إكثار البذار ومن الممكن خلال الموسم الحالي أن نصل لحدود مليون طن ونطمح أن نصل لذلك ونحن نعول على الفلاحين أن يسوقوا كامل إنتاجهم لمراكز الاستلام التابعة للحكومة لكون السعر المحدد جيداً ومرضياً للفلاح ويغطي التكاليف.

وأشار إلى أن التسعيرة التي حددتها الحكومة للقمح وهي ٥٥٠٠ ليرة للكيلو تم تحديدها بناء على مؤشرات بأن إنتاج الدونم الواحد ٣٥٠ كيلو من القمح لكن في الواقع ما حصل أن إنتاج الدونم الواحد كان ٢٠٠ كيلو وأقل، ونتيجة لانخفاض الإنتاج فإن نسبة ربح الفلاح انخفضت لكن رغم ذلك فالتسعيرة المحددة تغطي التكاليف.

وختم بالقول: إن تسويق القمح من الحسكة متوقف حالياً بسبب صدور قرار بعدم استلام القمح من الفلاحين بناء على الهوية الشخصية وإنما بناء على شهادة المنشأ الصادرة من وزارة الزراعة والمشكلة أن أغلب الفلاحين هناك لا يرخصون أرضهم ولا يملكون شهادة منشأ، متمنياً صدور قرار من الوزارة بالسماح بالتسويق بناء على الهوية، وهذا الأمر يشجع الفلاحين على التسويق لكون تسعيرة القمح في المناطق الخارجة عن السيطرة نحو ٤٥٠٠ ليرة للكيلو وأقل من التسعيرة الصادرة عن الحكومة.

تسويق القمح من الحسكة متوقف بسبب قرار شهادة المنشأ

بعد دير علي.. دراسة لإدخال محطتي تشرين وحلب في مشاريع التشاركية

البريجاوي لـ«الوطن»: القطاع الخاص أكثر مرونة في تأمين المستلزمات والمواد الأولية

| جلنار العلي

أصبحت التشاركية بين القطاعين العام والخاص أشبه بنهج تنادي به الحكومة، وذلك لمعالجة مشاكل الكثير من المؤسسات والشركات التي تحتاج إلى إعادة تأهيل أو توسيع وما إلى ذلك، وقد دخلت وزارة الكهرباء على هذا الخط من خلال أول عقد تشاركي أقرته في نهاية العام ٢٠٢٢ وتم وضعه موضع التنفيذ في شهر شباط من العام الماضي، وذلك في محطة دير علي بمحافظة ريف دمشق.

مدير مؤسسة التوليد في وزارة الكهرباء عمر البريجاوي، بيّن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الهدف من هذه المشاريع إشراك القطاع العام مع الخاص لكونه أكثر مرونة في تأمين المستلزمات والقطع التبديلية والتمويل وغير ذلك، علماً أن هذه التجربة موجودة في جميع دول العالم، وقد دخلت سورية فيها مؤخراً من خلال محطة دير علي، ليقوم الشريك بأعمال الصيانة لمجموعات التوليد لوضعها بالخدمة والإشراف على تشغيلها واستثمارها.

وبيّن البريجاوي أن المحطة تضم ثلاثة أقسام «ثلاثة بلوكات» وكل قسم عبارة عن ثلاث عنفات اثنتان غازيتان والثالثة بخارية، علماً أنه تم الانتهاء من صيانة القسمين الأول والثاني بنسبة ٩٠ بالمئة، وبناء على ذلك أعيد هذان القسمان إلى الخدمة، أما القسم الثالث فلم يكن موجوداً في السابق حيث كانت التجهيزات الخاصة به موجودة في المحطة قبل الحرب، ولكن توقفت الأعمال نتيجة الأزمة التي مرّت بها البلاد، لتعود اليوم وتبدأ الأعمال فيها من تركيب قواعد للعنفات وما إلى ذلك، لافتاً إلى أنه لا توجد مدة محددة لإنهاء الأعمال بسبب صعوبة وصول التوريدات.

وفي سياق متصل، أوضح البريجاوي أن كل الكهرباء المنتجة من مشاريع التشاركية ستعود لوزارة الكهرباء فقط، أما الشريك فسيتم إعطاؤه التكلفة التي وضعها وفق أقساط ميسرة، كاشفاً عن وجود مشاريع تشاركية قيد الدراسة حالياً في محطتي تشرين وحلب، وأن تكلفة الأعمال تجاوزت المليار ليرة.

يذكر أن رئيس مجلس الوزراء أجرى جولة تفقدية يوم الخميس الماضي على المشروع في محطة دير علي، حيث تمت إعادة تأهيل وتشغيل وإدارة المحطة وإنشاء مجموعة جديدة باستطاعة ٧٠٠ ميغا واط، ليبلغ مجموع الاستطاعة الكلية للمحطة ٢١٠٠ ميغا واط عند استكمال العمل بشكل نهائي، وقد قامت الشركة المنفذة للمشروع حتى الآن بتوفير جميع المتطلبات الخاصة بالعنفات وقطع الغيار بأفضل جودة، وإجراء الصيانة العامة للقسم الأول والقسم الثاني وفقاً للمعايير العالمية، وزيادة كفاءة المحطة وزيادة الاستطاعة بأكثر من ٣٠٠ ميغا واط، وتأهيل العاملين ورفع مستواهم وتدريبهم، إضافة إلى ترقية الأنظمة الإدارية والفنية بالمحطة إلى مستوى يضاهي المحطات العالمية.

على حين بيّن وزير الكهرباء غسان الزامل أنه عندما تم وضع هذا العقد بالتنفيذ تم إيقاف المجموعات مباشرة وتأمين قطع التبديل وبعد تنفيذ الصيانات عادت المجموعات إلى استطاعتها العظمى بوثوقيه عالية، موضحاً أن محطة دير علي رئيسية ومهمة جداً ويشكل إنتاجها ثلث إنتاج سورية من الكهرباء.

وقد أوضح المدير الفني العام لشؤون محطات التوليد محمد خير الإمام خلال الجولة، أن المحطة كانت بحاجة إلى صيانة وقطع تبديلية، وقد تمكنت شركته المشاركة للقطاع العام من تأمين القطع التبديلية وإنجاز الصيانة العامة للمحطة وفق المواصفات العالمية، وأن عملية الصيانة حافظت على المحطة وعلى العمالة الموجودة فيها وحسنت من أوضاعهم، ولاسيما أن الاختصاصات الموجودة في المحطة كفوءة، مشيراً إلى أن الشركة تعمل حالياً على تحسين كفاءة العمال الفنية والمهنية وتأمين عناصر شابة للعمل في المحطة لتدريبهم.